Maan Jan C

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الـ ١٩
الحوار التفاعلي مع المقررين الخاصين المعنيين بالحق في الغذاء والحق في السكن اللائق
ملاحظات المجموعة العربية

السيدة الرئيس،

تتوجه المجموعة العربية بالشكر للمقررين الخاصين المعنيين بالحق في الغذاء والحق في السكن اللائق على عرضهما الشامل للتقريرين المطروحين لنظر المجلس.

فيما يتعلق بالتقرير الخاص بالحق في السكن اللائق، فقد أخذت المجموعة العربية علماً بمحتوى التقرير وتقدر ما يعكسه من اهتمام من قبل المقررة الخاصة للبناء على وتحديث استخلاصات المقرر الخاص السابق المعني بالحق في السكن اللائق حول تمتع المرأة بالحق في السكن اللائق والتحديات ذات الصلة.

ترحب المجموعة العربية بالمنظور الشامل الذي تبنته المقررة الخاصة للتعاطي مع هذه المسألة من خلال استعراض الجوانب القانونية والعملية وكذا التفاصيل الخاصة بتمتع النساء والفتيات بالحقوق المكونة للحق في السكن اللائق، مثل الحق في مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي.

على الجانب الآخر، لاحظت المجموعة أن إعداد التقرير استند إلى مشاورات غير رسمية إلكترونية، التي هي وسيلة من وسائل التواصل مع الأطراف المختلفة صاحبة المصلحة إلا أنها بطبيعة الحال تؤدي إلى إقصاء قطاع عريض من هذه الأطراف نتيجة عدم تمتعهم بالنفاذ إلى التكنولوجيات الحديثة التي تتيح التواصل من خلال الإنترنت.

لقد اطلعت المجموعة العربية باهتمام على ما استعرضه التقرير من أشكال التمييز ضد المرأة في مجال التمتع بالحق في السكن اللائق، بما في ذلك ما يتعلق بالنفاذ المتساوي بين الرجل والمرأة لملكية الأراضي والسكن، وكذا ما يتعلق بالتقاليد والأعراف المجتمعية التي تحول دون تمتع المرأة بهذا الحق. وتؤكد المجموعة العربية في هذا الخصوص على ضرورة مواجهة المفاهيم المجتمعية المغلوطة التي تؤدي إلى تقويض حقوق المرأة ذات الصلة. من ناحية أخرى، فإن التقرير خص بالذكر قواعد الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالميراث، معتبراً إياها شكلاً من أشكال التمييز ضد المرأة. وفي هذا الشأن، يجب التنبيه إلى أن القوانين الخاصة بالميراث في الشريعة الإسلامية تتسم بدرجة عالية من التفصيل والتداخل وبالتالي تحتاج إلى فهم عميق وعلمي لأبعادها من منظور شامل، ومن ثم فإنها لا يجب أن تخضع إلى إشارة عامة وعابرة غير مستندة إلى تحليل وفهم علمي من جانب الفقهاء القانونيين العاملين في مجال تفسير مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه مثلما جاء في التقرير، فإن الشريعة الإسلامية توفر الضمانات والغطاء القانوني الملزم الذي يحفظ للمرأة حقوقها في امتلاك الأراضي والعقارات وكذا حقها في الميراث بما يراعي احتياجاتها ويضمن استقلاليتها المالية والقانونية. إضافة إلى ما

سبق، فإن المجموعة العربية تسجل معارضتها لمحاولة التقرير إقحام بعض فئات من النساء في زمرة النساء المحرومات مثل الأرامل والمسنات وغيرهن، مما يمثل التفافا على الفئات المعترف بها والأولى بالرعاية فيما يتعلق بالتمتع بالحق في السكن اللائق، وبالتالي تعارض المجموعة العربية هذا الطرح وتبدي عدم اتفاقها مع توصيات التقرير ذات الصلة. من ناحية أخرى، لقد وجهت المقررة الخاصة توصيات إلى اللجان التعاهدية لاتفاقيات حقوق الإنسان بما في ذلك توصيتهم بإصدار تعليقات عامة حول التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق. وفي هذا الصدد تنبه المجموعة العربية إلى ضرورة عدم التدخل في اختصاصات اللجان التعاهدية التي تلتزم في عملها بنصوص الاتفاقيات ذات الصلة، ومن ثم عدم ملاءمة توجيه توصية إلى هذه اللجان، خاصة إذا ما ارتبطت بأنشطة غير تلك المنصوص عليها في الاتفاقيات المنشئة لها.

وإذ تؤكد المجموعة العربية على استقلالية اللجان التعاهدية، فإنها تقدر إستناد المقررة الخاصة في قسم من تقريرها للآراء الصادرة عن بعض هذه اللجان ذات الصلة، ومن بين ذلك الملاحظات الختامية الخاصة بإسرائيل الصادرة عن لجنة إزالة التمييز ضد المرأة، والتي حثت فيها إسرائيل – القوة القائمة بالاحتلال – بوقف سياساتها التي تتيح عمليات الإخلاء القسري وهدم المنازل، التي تنتهك بصورة واضحة وصريحة حقوق النساء الفلسطينيات. وفي هذا السياق، تود المجموعة العربية أن توجه النظر إلى ما يعاني منه الشعب الفلسطيني، نساء وأطفال ورجال، من ضروب انتهاكات حقوق الإنسان من قبل السلطات الإسرائيلية المحتلة، بما في ذلك الاستمرار في بناء المستوطنات، بما يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. واتصالا بذلك، ترحب المجموعة العربية بالزيارة التي قامت بها المقررة الخاصة مؤخرا إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي انتظار الاطلاع على التقرير النهائي حول الزيارة، كما تطلب من المقررة الخاصة إطلاعنا اليوم على أهم ملامح الاستخلاصات التي توصلت إليها خلال الزيارة لحين الانتهاء من التقرير.

وختاما تود المجموعة العربية أن تؤكد على اهتمام دولها بالتعاون مع حاملي ولايات الإجراءات الخاصة التابعة للمجلس، بما في ذلك الولاية الخاصة بالحق في السكن اللائق، ومن ثم ترحب بالزيارة التي قامت بها المقررة الخاصة إلى الجزائر في يوليو من العام الماضي، وتعرب عن أملها في استمرار التعاون مع باقي الدول العربية في جو من الحوار البناء.

شكرا.